طرق تعاطي وسائل الإعلام مع الظواهر الإجرامية وانعكاساتها على المجتمع

د: فتحى رمضان السني ـ كلية الآداب ـ غريان ـ جامعة الجبل الغربي

المقدمة :

منذ نشأة الحياة ، وفي جميع العصور ، كانت الجريمة ظاهرة من ظواهرها ، وظلت ملازمة لها حتى وصفها بعض علماء الاجتماع بأنها ظاهرة طبيعية ، فمنذ أن خلق الله البشرية والجريمة منتشرة بين الأفراد ، وتعتبر جريمة مقتل قابيل لأخيه هابيل أول جريمة يسجلها التاريخ الإنساني ، في الوقت الذي لم تتشكل فيه الحياة الاجتماعية بعد ، وقد استمرت في التطور والانتشار بشكل متصل إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن ، حتى يمكننا القول ، بأننا نعيش اليوم في عالم عدواني يتميز بطغيان العنف والسلوك العدواني والظواهر الإجرامية ، بشكل فاق كل التوقعات ، وفاق كل ما شهدته العصور السابقة ، وأن ليس للفرد مفر إما بوصفه فاعلاً أو مجنياً عليه .

وفي ضوء استقراء الواقع المعاصر والعمليات الاجتماعية الأساسية في تشكيله ، ووفقاً لما ورد من إشارات في العديد من الأدبيات والدراسات التى تعرضت لهذه الظاهرة ، فإنه يمكن إلقاء الضوء على العديد من العوامل الكامنة وراء ظهورها ، والبيئة التى تؤدي إلى انتشارها ، وأن المتتبع للجرائم المستحدثة بالذات يلاحظ انعكاس التسهيلات المختلفة التى ترتبت على الانفجار التقني الرهيب ، وتطور الاتصالات بعيدة المدى التى فتحت المجال على مصراعيه لارتكاب كثير من الجرائم باستخدام تلك التقنيات الحديثة (1)، التى تشكل تهديداً مخيفاً على المجتمعات باختلاف أنظمتها وأشكالها ، إلا أنها تفاوتت شدتها ودرجة وضوحها من مجتمع لآخر ، وهذا في الحقيقة خالف ما قاله " أميل دور كايم " حين قال : إن تحول المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع أكثر رقياً وتقدماً ، ينبغي أن تنعدم فيه الجريمة أو على الأقل تقل معدلاتها (2) ، ولكن على العكس ازدادت معدلاتها ، وظهرت أنواع جديدة من الجرائم لم تكن موجودة في السابق أشد خطورةً وأكثر تخطيطاً ، وبأساليب وصور حديثة في فنون ارتكابها ، وباستعمال تقنيات متطورة يسرت عمل المجرمين ، ومهدت لهم الطريق للوصول إلى غاياتهم ، وكيفية إخفاء معالمها ، وفرار مرتكبيها من العدالة ، ومنها وسائل الإعلام ، وهنا أعني وسائل الإعلام غير الهادف الذي يقوض بنيان المجتمع ويهدد قيمه ، فمضامينه تدفع إلى الإجرام والانحراف ضمن جملة من العوامل الأخرى ، ويبرز تأثيرها المباشر عندما تكون فكرة الجريمة أو وسيلة تنفيذها أو أسلوب إخفائها مترتباً عما قرأ الإنسان أو رأى أو سمع ، ويكون التأثير غير مباشر إذا وقف عند إثارة الغرائز والرغبات الكامنة : كالغريزة الجنسية وغريزة التملك وحب الظهور والشهرة (3).

وإن الخوف من هذه الظاهرة وزيادة خطورتها ولد إجماعاً واسعاً بين الباحثين والمسؤولين ، وباقي شرائح المجتمع ، لمعالجة هذه الظاهرة وتحجيمها والقضاء عليها ، وغيرها من المشكلات المختلفة ، التى

أكد الباحثون المهتمون بدراسة التأثيرات " التكنولوجية " للاتصالات الحديثة والمعلوماتية على البناء القيمي لأفراد المجتمع (4) .

وإن الجريمة في مجتمعنا الليبي تجاوزت الخطوط الحمراء ، وهددت أمنه واستقراره ، فمجتمعنا يعاني من تصاعد وقوع الجريمة والانحرافات – كماً وكيفاً– وأصبحت أمراً واقعاً حتماً ، ولا أحد يستطيع أن ينكر ذلك ، بل انتهى بنا الأمر إلى أنه قد أصبح مألوفاً أن نرى فنوناً من الجرائم ترتكب يوميا أمام مرأى ومسمع الجميع ، بل نفاجأ بجرائم غير مسبوقة أبشع من سابقتها ، وفي هذه ذكرت وكالات بوابة إفريقيا الإخبارية ، أن ليبيا الأولى عربيا في معدلات الجريمة ، ثم فنزويلا (5).

مشكلة البحث :

يحظى موضوع العلاقة بين وسائل الإعلام وانتشار الظواهر الاجتماعية وتنوع أنماطها ، باهتمام المتخصصين في مختلف العلوم ، وأخذ هذا الاهتمام يتزايد في السنوات الأخيرة مع تزايد استعمالها ، والمشكلة تتمثل في غموض طبيعة هذه العلاقة ، بحيث يلاحظ التأثير الواضح على المتلقين والمشاهدين والقراء من المضامين الإعلامية الممررة ، وطغيان البرامج والأخبار المشبعة بالعنف والجريمة والانحرافات السلوكية .

ولقد جاءت هذه الورقة البحثية من أجل الوقوف على الدور الذي قد تلعبه وسائل الإعلام من خلال الحراك الذي تخلقه في المجتمع وتفاعل الناس معها ، وذلك بإبراز الدور الذي قد تؤديه سلباً في نشر الجريمة والسلوك العدواني ، وخصوصاً عند الأطفال المراهقين والشباب ، والمتعارف عليه أن وسائل الإعلام بقدر ما تقدم للمجتمع من خدمات جليلة بقدر ما يتسرب منها ما يزعزع العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق في مجتمعاتنا، بل قد تشل أو توقف عقل الإنسان ، فيقدم على اقتراف العنف والجريمة تحت تأثيراتها . ومنه يمكن طرح الاسئلة التالية : 1– كيف تتناول وسائل الإعلام للظواهر الإجرامية ؟ وما علاقتها بانتشارها وتنوع أنماطها ؟ 2– هل هناك مسؤولية جنائية عن جرائم وسائل الإعلام التي صرفت جل وقتها في نشر أخبار العنف والجرائم ، وعرض البرامج والمسلسلات الهابطة ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الاتي :

1– معرفة الكيفية التي تتناول بها وسائل الإعلام المختلفة للظواهر الإجرامية ، ومدى تأثيرها على المتلقي ، وعلاقتها بالسلوك الإجرامي .

2–الوقوف على مستويات الجريمة في المجتمع الليبي .

3–كما تكمن أهمية هذا البحث لكون الباحث سيستفيد من نتائجه في دراسة جزئيات أخرى ترتبط بنفس الموضوع .

4–توجيه نظر الباحثين إلى مجالات البحث المهمة التي نحتاج إليها خاصة في وقتنا الحاضر .

5-تكمن أهميته أيضا في إمكانية وضع أنسب الحلول للمعالجة والوقاية من استمرار تنامى معدلات الجريمة وتنوع أنماطها في مجتمعنا .

أهداف البحث :

1-التعرف على الكيفية التي تتناول بها وسائل الإعلام المختلفة للظواهر الإجرامية ، ومدى تأثيرها على المتلقي ، وعلاقتها بالسلوك الاجرامي .

2-التعرف على مدى تأثير وسائل الإعلام على المتلقي ، وعلاقتها بالسلوك الإجرامي .

3- الكشف عن مستويات الجريمة في المجتمع الليبي

4-محاولة الوصول الى بعض التوصيات والمقترحات ، التى قد تفيد وتسهم في الحد من تنامي الظواهر الاجرامية في بلادنا .

منهجية البحث:

وفقا لطبيعة البحث وأهدافه ، فالآمر يحتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع ، وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، والتأصيل للمفاهيم .

ومن هذا المنطق وتأسيسا على ما تقدم يصبح لزاماً علينا معرفياً ومنهجياً أن نحدد منذ البداية ، الإطار العام والمنظور الذي سوف نتناول من خلاله صلة وسائل الإعلام بالسلوك الإجرامي وتنوع أنماطه ، ولتحقيق غاية البحث ، يستلزم أن ننطلق من أرضية أساسية لمفهوم كل من الإعلام والجريمة والتنظيرات العلمية المختلفة ، وفهم المعاني والمحتوى لكل منهما ، ثم نتعرض لحجم الجريمة في المجتمع الليبي ، ونتعرف أكثر عن صلة وسائل الإعلام المختلفة بالسلوك الإجرامي ، وتنامي معدلات الجريمة ، وظهور أنماط من الجرائم لم تكن معروفة من قبل ، وأخيراً نختم البحث بعض التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في الحد من تفشي الظواهر الإجرامية في بلادنا .

ولكي يجيب الباحث عن التساؤلات المطروحة ثم تقسيم البحث إلى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الاول : مفاهيم البحث ومصطلحاته .

المبحث الثاني : حجم الجريمة في المجتمع الليبي .

المبحث الثالث : صلة وسائل الإعلام بالظواهر الاجرامية .

أولا ـ مفاهيم البحث ومصطلحاته :

1- مفهوم الإعلام :

يعد الإعلام ظاهرة اجتماعية إنسانية حضارية يستهدف نقل الأخبار والمعلومات والحقائق حول آخر التطورات التي تشهدها الساحات المحلية والإقليمية والدولية ، وعرضها بصورة حقائق للرأي العام ؛ مما جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة أو شبه قرية ، لاسيما وأن وظائف الإعلام الحديث لم تقتصر على نقل الإحداث والوقائع وتفسيرها ؛ بل أصبح له دور في صنع الأحداث وصياغة القرارات وتوجيه الرأي

العام ، وتشكيل وإعادة صياغة سلوك المتلقي من خلال المواد والبرامج الإعلامية ،حيث إن لديه القدرة على تحويل انتباه الناس في القضايا والآراء والمشاعر حول قضية أو حدث أو ظاهرة معينة والتي تتصل باهتمامات الناس ، بما تمتلك اليوم من القوة والأهمية على الساحة بشكل مذهل وغير مسبوق ، فهذه الوسائل وبأنواعها المتعددة المقروءة والمرئية والمسموعة وغيرها ، من الممكن أن تسهم بنشر الكثير من الظاهرة الإجرامية وأعمال العنف لدى الأطفال والشباب عموماً .

الإعلام لغةً :-

جاءت كلمة الإعلام في اللغة من مصدر الفعل الرباعي أعلم : يعلم وأخبر يخبر أي أخبر بخبر ، وكذلك هو التبليغ والإبلاغ أي الاتصال ، ويقال بلغت القوم بلاغا أي أوصلتهم بالشيء المطلوب ، ويقال: أعلم ، والبلاغ ما بلغك أي وصلك ، وفي الحديث : "بلغوا عني ولو آية "، أي أوصلوها غيركم وأعلموا الآخرين، وأيضا: فليبلغ الشاهد الغائب ، أي فليعلم الشاهد الغائب، ويقال: أمر الله بلغ أي بالغ ، أي نافذ يبلغ أين أريد (6) ، كما جاء في لغة العرب : استعلم لي خبر فلان وأعلمني به حتى أعلمه ، واستعلمني الخبر فأعلمته إياه (7).

الإعلام اصطلاحاً :

إن كلمة الإعلام اتسع مدلولها في الوقت المعاصر ؛ نظراً للتطور الحاصل والسريع في وسائله ، بدرجة أصبح من الصعب تحديده بشكل دقيق ومحدد ، والمتفق حوله يعنى أساساً الإخبار وتقديم المعلومات الدقيقة الصادقة والحقائق التى تساعد الناس على إدراك ما يجري حولهم ، عن طريق رسائل إعلامية (أخبار – معلومات) ، بحيث يتحركون ويتصرفون على أساسها من أجل تحقيق التقدم والنمو لأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه ، وفي هذا أشارت " شاهيناز " في كتابها " وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية " : بأن الإعلام هو جميع العمليات المخططة وغير المخططة التى يستطيع من خلالها الفرد أن يؤثر على سلوك الآخرين (8) ، أي أنه عن طريق مجموعة من الوسائل الفنية التى تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار ، وأخص منها بالذكر القنوات الفضائية والإذاعتين المرئية والمسموعة والصحف والمجلات وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها .

بالرغم من الصعوبة في وضع تعريف شامل ودقيق يلامس جميع جوانب الإعلام ، إلا أنه يمكن عرض بعض التعريفات التالية :

من التعريفات القديمة التى عرفت الإعلام : بأنه تلك العملية الإعلامية التى تبدأ بمعرفة الخبر الصحافي بمعلومات ذات أهمية ، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل وتتوالى مراحلها ، بتجميع المعلومات من مصادرها ، ونقلها ، والتعاطي معها وتحريرها ، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة " تلفزة " إلى طرف معنى ومهتم بوثائقها (9) .

ومن التعريفات الحديثة نجد تعريف " خريف " الذي يؤكد فيه على أن الإعلام : هو وسيلة اجتماعية يستخدمها الناس لبناء معان تشكل في عقولهم صوراً ذهنية عن العالم ، وهم يتبادلون هذه الصور الذهنية

عن طريق الرموز ، ويعتبر هؤلاء مشاركة في فكرة أو اتجاه أو موقف ، دون أن يعنى ذلك الاتفاق في الفكرة أو الاتجاه أو الموقف (10) .

كما أوضح " عودة " في تعريفه إن الإعلام هو الطريقة التى تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين ، يختلف من حيث الحجم ، ومن حيث العلاقات المتضمنة فيه ، بمعنى أن يكون هذا النسق الاجتماعي مجرد علاقة تنائيه نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتى المجتمع الإنساني ككل (11) .

ومن التعاريف التى تؤكد على التبادل والتفاعل تعريف " بوجردوس " الذي يعرفه على أنه التفاعل في ضوء منبهات أو إشارات أو نظريات عن طريق استجابة الأشخاص إليها ، ويستخدم تلك المنبهات كرموز لما تحمل من معنى ، فإذا اكتسب شخصان نفس الرموز بنفس معانيها فإنما يتصل كل منها بالآخر . (12)

وقد أشار " احدادن " من خلال تعريفه للإعلام الذي يقول فيه إن الإعلام : هو نشر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ أو أصوات أو صور ، وبصفة عامة بواسطة جميع العلامات التى يفه مها الجمهور (13).

هذا ويمكن تعريفه ، بأنه مجموع من الأساليب التى تصل الإفراد بعضهم ببعض ، وتسهم في نشر الإخبار والثقافة ، وتحيط الناس بالمشكلات المختلفة داخليا وخارجيا ، بشكل موضوعي ومهني ، بعيداً عن التأثير على العقول .

مفهوم الجريمة :

تعتبر الجريمة سلوكاً انسانياً مصدره الإنسان ، ويرفضه المجتمع ، ويعاقب عليه القانون ، وأن ليس للإنسان منها مفر بوصفه فاعلاً لها أو مجنياً عليه ، فهي أمر واقعي حتماً كلما توفرت شروطها ، وتشكل الجريمة ملتقى لعدد من العلوم الإنسانية من بينها : علم الاجتماع وعلم النفس والقانون وعلم الإجرام ومهنة الخدمة الاجتماعية ،حيث يتولى كل علم دارسة الجريمة من الزاوية التى يهتم بها ، ولئن كان الاختلاف بينهم واضحاً ، فإن الترابط لا ينفصل . فلتبين مفهوم الجريمة نحاول عرض التعريفات التالية :

الجريمة لغة ً:

الجريمة لغة من فعل جرم ، بمعنى تعدى ، ويقال جرم يجرم جرما ، وأجرم اجراماً ، فهو مجرم ، وجرم عليهم جريمة ، أي جنى عليهم جناية ، فالجارم : الجاني ، والمجرم (14). ويورد المعجم الوسيط ، الجريمة من جرم ، فيقول جرم : أذنب ، ويقال : جرم نفسه وقومه ، وجرم عليهم وإليهم : جنى جناية (15) ، كما جاء في التنزيل قول الله تعالى (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) (المائدة ، أية 8) .

ومؤدى هذا أن الجريمة تأتى من الجرم أي من الذنب ، وأن لفظ الجريمة أو الجرم في اللغة بمعنى واحد ، ومعناهما التعدي أو الذنب ، والجرم مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شراً ، وفلان له جريمة ، أي جرم ، والجارم : الجاني ، والمجرم : المذنب (16).

وقد عرفها " غيث " في قاموس علم الاجتماع : بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التى وضعتها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي (17) ، ويراها " عبد الهادي الجوهري " بأنها تشمل كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد الاجتماعية التى يعتمدها المجتمع في سلوكية أفراده (18).

الجريمة اصطلاحاً :

في الحقيقة هناك اهتمام كبير من العلماء والمختصين في مختلف المجالات والتخصصات ذات العلاقة بالجريمة ، مما نتج عنه العديد من التعاريف التى تتفق في جوهرها ، وتختلف في صورها ، كما أن من الصعوبة بمكان –أيضا – وضع تعريف عام وشامل للجريمة ينطبق على كل المجتمعات ، وفي كل الأزمنة ، وتكشف مراجعات التعريفات أن مصطلح الجريمة يتموقع ضمن المفاهيم والحقول الرئيسية التالية :

1- مفهوم الجريمة من المنظور القانوني :

الجريمة طبقا لهذا المفهوم مخلوق قانوني ابتداء ونتاج لمخالفة أحكامه ، أي هي عبارة عن كل سلوك يخالف القانون ، وفي الحقيقة تعددت التعريفات القانونية للجريمة ، دون الوصول إلى اتفاق على صفة الثبات والاستقرار في الزمان والمكان ، ودون وجود فروق جوهرية ، الأمر الذي استوجب في نظر أنصار هذا الاتجاه نبذ التعريف القانوني واستبداله بمفهوم آخر أوسع وأكثر استجابة لأغراض البحث في الجريمة ،إلا وهو المفهوم الاجتماعي للجريمة ، باعتبار أن المشكلات الاجتماعية تعتبر انحرافاً للسلوك الاجتماعي عن القواعد التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤدياً إلى رد فعل واضح من الجماعة (19) .

ويعرفها " مصطفي كارة " بأنها ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ، ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه ، كذلك هي السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة (20) ، وفي تعريف آخر يراها بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التى استقرت في وجدان الجماعة (21) . ويراها " خلف " بأنها كل فعل أو امتناع ممنوع قانوناً تحت طائلة العقوبة أو التدبير الاحترازية (22).

هذا ويمكن تعريفها من الناحية القانونية ، بأنها فعل أو امتناع يقرر له المشرع جزاء جنائياً ، سواء كان هذا الجزاء ، عقوبة أو تدبيراً وقائياً (23) .

2- مفهوم الجريمة من المنظور الاجتماعي :

يتركز هذا المفهوم على أساس الربط بين الجريمة وبين مصالح وقيم وقبول المجتمع ، ويري أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة تقتضي وجود قيم معينة تحظى باهتمام وقبول لدى الدولة ، باعتبارها ظاهرة طبيعية سوية ، تحدث في كل المجتمعات الإنسانية على اختلاف درجة تطورها ، إلا أن أنماط السلوك

الإجرامي قد تتباين من مجتمع إلى آخر، وحيث تتجاوز المستوى المألوف لها تصبح ظاهرة شاذة غير سوية ، وتعتبر حكماً قيمياً تصدره الجماعة على بعض تصرفات أفرادها ، سواء نال العقاب أم لا، وأن الجريمة من الناحية الاجتماعية تمثل انتهاكاً للمعايير الاجتماعية من العادات والتقاليد والأعراف والقانون (24) ، وتمثل – أيضا– تصادماً بين السلوك الاجتماعي وسلوك الفرد ، وأن التجريم ليس حكراً على المشروع القانوني بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية (25) . وفي هذا يتفق معه " كارة " حيث يراها سلوكاً إجرامياً مخالفاً لما ترتضيه الجماعة (26) .

وحسب ما يعرفها " فيرى " بأنها كل فعل يقع بالمخالفة لظروف وقواعد التعايش الاجتماعي المتعلقة بنظامه وأمنه . ويعرفها " راد كليف " بأنها كل فعل يخالف ما اتفقت عليه الجماعة من معايير وقيم ونظم ، فالفرد المخالف طالما أنه عضو في الجماعة ، فعليه أن يرضخ لما أقرته الجماعة (27) .

وبهذا تعتبر الجريمة من وجهه نظر الاجتماعيين ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ، وتتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية ، وتستخلص ما هيه المشكلات الإنسانية التى يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء ، كما تعد سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع والتى تعد ضغوطاً وضوابط تقيد سلوك الفرد ، وتتعارض مع ما هو نافع للجماعة ، وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه ، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة. وهذا التعريف تبناه الأخصائيون " الانثروبولوجيون " – أيضا– في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب .

3– مفهوم الجريمة من الناحية النفسية :

والجريمة من الناحية النفسية تعد أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي ، وأن كل سلوك إجرامي إنما هو انعكاس لصراعات نفسية داخل الفرد تدفعه حتماً إلى ارتكاب جرائم تتعارض مع ما يسود في المجتمع من قوانين وأعراف وقيم، والتى تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية ،والجريمة هي إحدى المشكلات (28) ،فالظاهرة الإجرامية هي سلوك إنساني يحدث في المجتمع اضطراباً ، وهي فعل أو امتناع يخرق قواعد الضبط الاجتماعي (29) .

وعلماء النفس يرون : أن الجريمة هي مجموعة من الانفعالات ، والمكبوتات والطاقات الكامنة في الإنسان ، وفي حالة عدم وجود مجال في الوسط الاجتماعي لتفريغ الطاقة ، والتعبير عن المكبوتات والتصرف بطريقة تتناقض مع أعراف وقيم المجتمع (30) ، ويرى أنصار مدرسة التحليل النفسي أن السلوك الإجرامي والمجرم على حد سواء ، على أنه من تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة ، فيتصرف بطريقة تخالف قواعد المجتمع من أجل إشباع رغباته (31) .

في حين يراها " البشير " بأنها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها ، ذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات (32).

ثانياً : حجم الجريمة في المجتمع الليبي :

الجريمة ظاهرة اجتماعية عاصرت كل المجتمعات ، المتقدمة والنامية ، الفقيرة والغنية ، بمعنى أنها موجودة في كل المجتمعات، وإن اختلفت ملامحها من مجتمع لآخر ، وعلى هذا الأساس فإنها موجودة دائماً كظاهرة اجتماعية متداخلة وظيفياً مع باقي الظواهر الاجتماعية في المجتمع ، وإن تغيرت صورها ومظاهرها .

والمجتمع الليبي ، شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى ، لم يخل خلال جميع المراحل التاريخية التى مر بها من وجود الجريمة ، فهو يعيش عموما جملة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية ،نتيجة التحولات الداخلية والخارجية في منظومة القيم والأساليب والسلوكيات التى أسهمت في تصاعد وثيرة الجريمة بشكل مطرد لم يسبق لها مثيل ، فإلى وقت قريب كانت الجريمة في المجتمع الليبي حدثاً غير مألوف وغير مقبول اجتماعياً ، ويستهجنها الكل ، وأن المجتمع بشكل عام يقيم وزناً كبيراً للسمعة والشرف والأخلاق الحميدة ، وإذا اعترى تلك الصفات ما يشوبها؛ فإن ذلك يؤدي إلى ردة فعل سلبية نحو مرتكبها ، وبالتالي على أسرته .

وإن المتابع للمشهد الاجتماعي في المجتمع الليبي ، يخلص إلى أن الجريمة قد أخذت في هذا المجتمع أبعاداً خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية ، تجاوزت الخطوط الحمراء التى وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره ، كل التقارير والإحصائيات والحوادث تؤشر على أننا نعيش أزمة قيمية حقيقية ، أو حالة من " اللامعيارية " بتعبير " أميل دور كايم " (33) ، وإن من إفرازات الأزمة القيمية في المجتمع هو أن الجريمة لم تعد مختصرة على الشباب ؛ بل امتدت إلى الأحداث والأطفال وحتى النساء ، فارتفعت معدلات الجريمة والإجرام والعنف ، وخاصة الجرائم الجنائية التى تجاوزت كل المعايير .

فقد أصبح مألوفا لدينا أن نسمع بجرائم غير مسبوقة في المجتمع بحكم خصوصيته الدينية والثقافية كالاغتصاب وجرائم النصب والاحتيال والرشوة التى مست كل المؤسسات الاجتماعية تقريبا ، بل انتهى بنا الأمر أن نرى فنوناً من الجرائم الجنائية ترتكب يومياً أمام مرأى ومسمع الجميع ، بل نفاجأ بجرائم غير مسبوقة أبشع من سابقتها في ظل تراخي الجهات المختصة بتطبيق القانون ،فتصاعدت الجرائم والانحرافات السلوكية – كماً وكيفاً – وأصبحت أمراً واقعاً حتماً ، وللأسف الشديد فأخبارها بكل تفاصيلها ومجرياتها، تحتل حيزاً كبيراً في مختلف وسائل الإعلام ، سواء كانت المقروءة أو المرئية أو المسموعة .

ودون الاسترسال في الحديث على الموجود، والتحسر عليه ، فإن ما سيوجه نحوه الاهتمام في هذا المبحث هو الوقوف على بعض الإحصائيات التى أمكن الحصول عليها ، لرصد الظاهرة الإجرامية وتقلباتها بالزيادة والنقصان ، خلال فترات زمنية متتابعة .

فبوجودها في المجتمع الليبي لا يمكن بأي حال من الأحوال القطع بمقياس واقعي إلى تحديد نسبتها ، ومدى انتشارها ، وما تشغله من حيز في المجتمع ، لمحدودية وقصور البيانات والإحصائيات الجنائية الدقيقة على مستوى ليبيا ، والموجود منها يجب أن ينظر إليها بحذر ، نتيجة لعدة عوامل منها ما هو متعلق بطبيعة الجريمة ، وبعضها يمثل الإجرام الخفي الذي لم يصل إلى الجهات الأمنية ، والبعض الآخر لم يعد ذا أهمية بحيث تتابع وتوثق .

فالتقرير السنوي عن الجريمة 2013 م ، الصادرة عن الإدارة العامة للبحث الجنائي بوزارة الداخلية (34) ، يدل على أن الجرائم المسجلة على مستوى ليبيا في تزايد رغم الجهود المتواضعة التي يبذلها رجال الأمن في مكافحتها . وللتدليل على مدى تنامي الظاهرة نذكر أنه قد تمكن جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية ، من رصد جداول مقارنة يبين إجمالي الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا ، خلال الفترة من عام 1969 إلى 2013 ، وكانت الزيادة في الأعداد خلال السنوات المختارة والمحصورة رهيبة جداً وتشكل أرقاماً خيالية . الجدول رقم (1) يوضح ذلك .

جدول رقم (1) يبين عدد الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا من سنة 1969 إلى 2013 *

السنوات	جنايات	جنح	مخالفات	المجموع
1969	575	28941	17106	46622
1970	813	30220	3573	34606
1975	1884	38902	5240	46026
1980	1791	24238	6252	32261
1985	2137	23351	3668	29156
1990	2696	28182	5356	36112
1995	33818	43439	3844	45366
2000	6514	42977	3039	52526
2005	9522	60768	3920	74210
2010	7738	53263	4725	65726
2012	6590	19726	607	26923
2013	4789	16574	302	21665
المجموع	176502	1589256	194851	1960609

*وزارة الداخلية ، التقرير السنوي عن الجريمة 2013 (عمل الباحث) .

ولو رجعنا إلى إحصائيات عام 2013 نجد عدد الجرائم ارتفع على مستوى ليبيا ليصل إلى نحو (21665) جريمة بمختلف أنواعها موزعة على أشهر السنة ، بواقع (2) جرائم في الساعة الواحدة ،

تشمل الجنايات والجنح بصفة عامة والمخالفات للإجمالي ، فكانت نسبة توزيعها كالآتي جدول رقم (2) .

جدول رقم (3) يبين نسب عدد الجرائم المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا لعام 2013 *

نوع الجرائم	اعداد الجرائم	النسب
الجنايات بصورة عامة	4789	%22.10
الجنح بصورة عامة	16574	%76.50
المخالفات	203	%1.39

وبالمقارنة يبين عدد الجرائم المبلغ عنها جنايات على مستوى ليبيا بين عام 1969م وعام 2013 ، نجد ارتفاع معدلاتها بهذا الكم ، زيادات رهيبة ، وهذا له ارتباط مباشر بالمتغيرات التقنية الحالية جدول رقم (3) يبين ذلك أكثر.

جدول رقم (3) يبين عدد الجرائم المبلغ عنها جنايات على مستوى ليبيا عن السنتين 1969 إلى 2013

السنوات	جنايات	ملاحظات
1969 م	575	
2013 م	4789	

كما تشير بيانات التقرير ، بأن الشباب أكثر الفئات ارتكاباً للجريمة بنسبة (55.53%) ، وهذه النسبة تفيد أن الشباب قد يقدمون على ارتكاب جرائم تعاطي المخدرات والقتل والخطف والسرقة والإيذاء وغيرها ، وكانت نسبة توزيعها كالآتي (جدول رقم (4) .

جدول رقم (4) يبين أعدد الجرائم التى يرتكبها الشباب المبلغ عنها جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا لعام 2013 *

الجرائم	العدد	النسب %
الجنايات بصورة عامة	4789	22.10
الجنح بصورة عامة	16574	76.50
المخالفات	302	1.39

*وزارة الداخلية ، التقرير السنوي عن الجريمة 2013 .

أما فيما يخص الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث ، سجل عام 2013 عدد (116) جريمة ، مقابل عدد (165) جريمة عام 2012 ، فيما بلغ عدد المتهمين في هذه الجرائم (205) متهم ومتهمة ، أما قضايا الانتحار والشروع فيه ، فقد سجل عام 2013 عدد (85) قضية انتحار والشروع فيه .

أن معدلات القياسية التى وصلتها الجريمة تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ، ودعوة المؤسسات المعنية بمسالة آمن وسلامة المجتمع كافة إلى مناقشة أسباب الجريمة والبحث عن حلول ، ومحاصرة أوكار الجريمة ، حيث إن من المتوقع زيادة في بعض أنواع الجرائم مثل : جرائم ضد الأموال العامة والخاصة ، وجرائم القتل العمد والخطف ، وتكون بطرق وصور متعددة ، وأنها ستتحول إلى النمط العلمي المتخصص سواء في التخطيط لها والتنفيذ، بالاستعانة بالإنجازات التقنية والاساليب الفنية المستحدثة كافة ، وبزيادة اقتناء المستحدثات العصرية من وسائل الاتصال وأجهزة الإلكترونية والسيارات وجرائم الحاسوب وتجارة البشر ، ولاشك أن هذا الاتجاه يتمشى مع سمة العصر المعاصر .

ثالثاً : صلة وسائل الإعلام بالظواهر الإجرامية :

لا نبالغ إذا أكدنا بأن وسائل الإعلام تعد من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلاف ، وأن الصلة بينها وبين الظواهر الإجرامية والانحرافات من أصعب الدراسات الاجتماعية والإعلامية ، ذلك أن التأثير مسألة نسبية وتخضع لعوامل متعددة -- منظورة وغير منظورة – وأن السلوك البشري يكتنفه الكثير من التعقيد والتداخل والتفاعلات التى يصعب قياسها ، والوصول إلى نتائج دقيقة . فلكل إعلام أهدافه ، وأدواته ، ووسائله ، في التأثير والجذب والتغيير ومحاولة صنع رأي عام ، ولا شك أن فئة الشباب والمراهقين والأطفال من الطبقات المستهدفة من جميع الجهات ، إذ لا يخفى ما لهذه الفئات من تأثير على مجتمعاتها ، باعتبار أن الغالبية العظمى من مستخدمي وسائل الإعلام – خاصة المواقع الاجتماعية – هم من الشباب والمراهقين – خصوصاً في مجتمعنا ؛ ربما بسبب وقت الفراغ والرغبة في الترفيه والتعبير والاطلاع وغيرها ، الأمر الذي لا يجدون معه بديلاً عن مشاهدة ومتابعة وسائل الإعلام .

كما نتفق أن مهنة الإعلام مهنة إنسانية لا تختلف عن المهن الإنسانية الأخرى : كالطب والمحاماة والتعليم وغيرها، ومن الضروري تسخيره وتطويعه بالإشكال التى تفيد الناس وتسهم في خدمة المجتمع ، فدوره دور إيجابي في التصدي للظواهر الإجرامية والسلوكيات الشاذة ، وأن من ضمن وظائفه إذاعة ونشر الظواهر الاجتماعية والاختراقات ، وتجنب السلوكيات والممارسات المشينة التى يرفضها المجتمع ، وإثارة المشاعر وتحريك الرأي العام نحو تحقيق الأمن والأمان ، بالتعاون مع باقي المؤسسات المجتمعية .

كما أننا نؤكد – أيضاً – على أن وسائل الإعلام لم تنتج أو تخترع أعمال العنف ولا الجريمة ، ولا يمكن أن نلقى التهم جزافاً وبلا تحديد ، ولا مع التعميم في اتهامها ، ولا يمكن أن تكون وسائل الإعلام المنضبطة كذلك ، فالأمر يتوقف على الأسلوب والمناولة في النشر والطريقة في العرض للظواهر الإجرامية سواء كانت خبراً أو قصة أو عرضاً أو تسجيلاً ، وعلى محتوى البرامج والمواد الإعلامية المقدمة ، ويتوقف – أيضاً – على مدى استجابة المتلقي لما يسمع ويشاهد ويقرأ ، ومدى استعداده

لارتكاب تلك الجرائم ، كذلك التنشئة الاجتماعية والتربية التى تشربها طوال حياته وأسلوب الضبط في الأسرة والمجتمع ، وما هية القيم والمبادئ التى يعتنقها ، كلها عوامل متداخلة تؤدي إلى انتشار أعمال العنف والجريمة ، ولا يمكن إن يقال أن عاملاً بذاته ، أو مجموعة محددة من العوامل تؤدي إلى ذلك .

ولا يعني أن عامل الإعلام المعتمد على التقنية الحديثة هو المتغير الأساسي في نشر السلوكيات الشاذة والجرائم ، بل هو من العوامل المتتابعة التى تعتمد على غيرها من العوامل ، فأغلب البرامج لها صلة واضحة بتقوية السلوك الانحرافي ، وتكوين ميول واتجاهات واضحة نحو الأفعال الإجرامية ، فقد تحملت القنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية الجزء الأكبر في صناعة العنف والجريمة ونشرها ، وأن أغلب الجرائم هي في الحقيقة تطبيق واقعي لما يبث وينشر عبر تلك الوسائل ، ويجئ التقرير الثاني للأمم المتحدة المقدم لمؤتمر ميلانو سنة 1985 ليشير الى أن حجم الجريمة في الفترة 1975 الى 1980، لعدد (65) دولة أجابت على الاستمارة الموجهة إليها ، زاد بصورة ملموسة فبلغ الضعف في جرائم العنف ، وثلاث مراتب في جرائم التعدي على الأموال ، بينما زادت جرائم القتل من (3.9) بالمئة إلف نسمة الى (5.7) بالمئة إلف نسمة ،في (22) دولة (35).

بإذن الله سوف نحاول أن نطرح في هذه الورقة البحثية المتواضعة العلاقة والصلة بين وسائل الإعلام المختلفة والجريمة كمشكلة وليست كعلاقة سببية ثابتة . العلاقة بين الطريقة والأسلوب التى يتعامل بها الإعلام ، وبين طريقة النشر وتناول الجرائم ، ورغم أن الفكرة الراجحة والرائجة تتصور أن وسائل الإعلام فرضت وجودها على الإنسان وسيطرت على حياته واتجاهاته ورغباته، بما تمتلكه من مميزات فنية وإمكانيات تقنية عالية ، فتداخلت مع غيرها من العوامل وجعلت من العنف والسلوك الإجرامي أمراً سهل المنال في تعلمه للفئات المهيأة للاستجابة الإجرامية أو المنحرفة ، ومن هنا يتضح دوره المحوري والخطير الذي يستطيع أن يقوم ويسهم به في زيادة انتشار الجرائم وتنوع أنماطها، فظهرت العديد من الجرائم المنظمة والعمليات الإرهابية المستحدثة التى لم تكن مألوفة من قبل .

وبرجع الخوف من نشر العنف والجريمة من خلال وسائل الإعلام إلى أن المشاهدين والمستمعين والقراء يقبلون عليها بشكل أكثر من غيرها ، لوجود علاقة وثيقة بين السلوك العدواني والإجرامي والتعرض لمضامين تلك الوسائل ، إذ أن أهم الآثار التي تتركها ما يلي :

1- التأثير السلبي على التربية والتنشئة الاجتماعية :

تعد وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من أهم وأبرز الوسائط الاجتماعية والتربوية ، وأكثرها تأثيراً على والوظائف الأساسية للأسرة ، ويكاد يبلغ حد السيطرة والهيمنة ، خاصة مع التطور التقني الهائل الذي أصبحت لها القدرة على الوصول إلى كل بيت ، تخاطب فيه الصغير والكبير من خلال مضامين واتجاهات ثقافية لا تخلو من قيم ومضامين تخدم فكر المرسل بهدف إحلال هذه القيم أو إزالتها وزعزعة قيم أخرى ، أي التدخل والتأثير في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية بوسائل غير مباشرة ، وفي الغالب تخالف تعاليم ديننا الإسلامي ، وتراثنا الثقافي وعاداتنا العربية الأصيلة ،فإذا ما اكتسب الطفل هذه

الاتجاهات والقيم يكون من الصعب تعديلها أو تغييرها في المستقبل ، ففي نفس السياق تقريباً ذهبت الباحثة الكنديّة " ك. تاجرت" حيث تقول: إن القيم التقليدية التي تبثها الأسرة في الأطفال آخذة في الضمور والاضمحلال لتحل محلها قيم " تلفزيونية " مشتقة من أفلام رعاة البقر ومسلسلات العنف وتمثيليات الجنس والجريمة ، وهي دائرة ضخمة من الآثار الوخيمة ذات الحلقات المتّصلة (36) .

وإن هناك حجماً هائلاً من الادلة حوالى (3000) دراسة قبل عام 1971، تؤكد على وجود علاقة قوية بين مشاهدة " التليفزيون " والسلوك العدواني ، حيث ينتج عن هذه البرامج الإعلامية محو الذاكرة الثقافية للنشء واستبدالها بذاكرة ثقافية آخرى (37) . كما وجد الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من المضامين العنيفة في " التلفزة الأمريكية " ، بأن الأطفال حتى نهاية المرحلة الابتدائية يشاهدون أكثر من (20000)عملية قتل ، وحوالي (100,000) عمل عنيف آخر ، واتضح – أيضا – بأن الأطفال الأمريكيين حتى عمر (16) عاماً يتعرضون في المعدل لحوالي (50000) محاولات قتل ، كما أثبتت بأن الجريمة منتشرة أكثر بعشر مرات منها في الواقع الأمريكي (38) .

فأغلب وسائل الإعلام تركز في نشرها للبرامج الهابطة وغير الأخلاقية والأمور الخارجة عن عاداتنا وتقاليدنا، والتى تؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة وإضعافها ، وتسهم بعض برامجها في تعميق الانحراف الاجتماعي ، وتدمر القيم ، والهوية الوطنية ، وتتنافي مع الدين الإسلامي الحنيف ، وأصبحت تلك الوسائل الإعلامية صاحبة الدور الأكبر والمسيطر على جميع وظائف الأسرة ، ولها دور كبير في عملية تربية وتنشئة الأطفال ، بما تتضمن من معلومات مقروءة ومرئية ومسموعة (39) .

ومن المؤسف له أن ما تبثه معظم القنوات المحلية– باستثناء بعض القنوات المتخصصة – أصبح لها دور في إفساد القيم والمبادئ الأخلاقية وتدني السلوكيات بشكل عام من خلال الترويج المتقن لثقافات وأفكار وعادات هدامة للأخلاق ومدمرة للقيم ، وأن أغلب الأسر تشارك في عملية الانحراف بسبب القدوة السيئة من قبل الوالدين وانشغالهم عن الأبناء ، وغياب الرقابة والمتابعة والقسوة الزائدة على الأبناء، وعدم وجود الروابط العائلية ، وقلة الحوار الداخلي في الأسرة ، الآمر الذي يقود إلى نشر الرذيلة والجرائم وغيرها في المجتمع . فالإنسان لا يولد مجرماً أو محباً للعنف ، بل يولد على الفطرة التي فطره الله عليها، والبيئة من حوله هي التي تكسبه أنماط السلوك ، بداية من الأسرة والمحيط الاجتماعي ثم الإعلام بأدواته المختلفة حسب قوة تأثيرها .

2- تعليم فنون الإجرام وتخريج المجرمين والمنحرفين :

يؤكد الباحثون والعلماء أن السلوك الإنساني مكتسب لا يورث ، حيث يتعلم الفرد من الوسط الذي يعيش فيه ، بما فيه وسائل الإعلام المختلفة ، التى إسهاماً مساهمة فعالة في تشكيل العقل وطبيعة توجهه نحو قضية معينة ، فيمكن من خلال الوسيلة الإعلامية التأثير على عقلية الفرد وطريقة تفكيره، التى تؤدي إلى تغيرات تؤثر على المجالات السلوكية والانفعالية والنفسية، من خلال الإسراف في نشر أخبار الجريمة والعنف بشكل معين، فتعمل على تعزيز وتدعيم السلوك الموجود داخل الفرد ، فقد أظهرت

الدراسات الكلاسيكية " لشرام وباندور " أن هناك علاقة بين كثرة مشاهدة " التليفزيون " وقابلية ممارسة العنف والإجرام في الواقع ، خاصة لدى الأطفال والمراهقين الذين يحملون مثل هذه الاستعدادات (40) .

وترى نظرية التعلم بأن وسائل الإعلام من أهم مصادر اكتساب السلوك العدواني ، وأن من لديهم القدرة وإمكانية التعلم من المحتمل تعلم السلوك المنحرف ، كما تؤكد النظرية – أيضا – على قدرة الفرد على تعلم وتقليد سلوك الشخصيات العدوانية التى تقدم له نماذج يقتدي بها ، وتوفر تعلم السلوك العدواني (41) ، وتلعب عوامل مختلفة دوراً كبيراً في انتشارها ، ويعتبر الإعلام وسيلة تزويد الشباب والمراهقين ببعض المعلومات حول طرق امتهان الإجرام بشتى أنواعه : القتل ،الاغتصاب ، سرقة المال ، غسيل الأموال وتبيضها والمخدرات وغيرها . ففي فرنسا نشرت مجلة " لوبوان " الفرنسية إحصاء قامت به لمشاهد العنف خلال أسبوع واحد ، سنة 1988، كانت النتيجة كما يلي : (670) جريمة قتل ، و(15) حالة اغتصاب ، و(180) مشاجرة ، و(419) تراشق بالرصاص ، و(14) حالة خطف أو سرقة ، و(32)حالة احتجاز رهائن ، و(27) مشهد تعذيب (42) .

كما أن بعض وسائل الإعلام أصبحت تشارك في صناعة وإنتاج العنف والجريمة بشكل أو بآخر، حيث إن كثيراً من الجرائم وأعمال العنف التى تحدث في الواقع هي في الحقيقة تطبيق واقعي لما تم مشاهدته، باعتبار أن الإنسان لا يولد مجرماً أو معنفاً، بل البيئة المحيطة به هي التى تشكل طريقة تفكيره ونمط سلوكه في أن يحذو حذو هذا السلوك أو قد يلهب الغريزة العدوانية الكامنة (43) ،كما أن المشاهدين والمستمعين والقراء يقبلون عليها بشكل أكثر من غيرها، الأمر الذي قد يضاعف من الاستجابة والاستعداد لارتكاب جرائم أخرى ، فنشرها يومياً هي بمثابة مدرسة جيدة لإتقان وتعليم فنون الإجرام ، والطرق والأساليب التى لجأ إليها المجرمون أو الممثلون ، وتدارك القصور :كإخفاء معالم الجريمة ووسائل الغش المستخدمة ، وكيفية تزوير الوثائق، واستخدام الأسلحة وكيفية ارتداء الواقي من الرصاص وغيرها ، وأن التوسع في عرض ونشر أخبار الجرائم يساعد على زيادة انتشارها، ويشجع على ارتكابها، خاصة أن بعض وسائل الإعلام تمارس حالة من الإغراق الإعلامي فى تناولها لبعض المواد الإعلامية والبرامج ، وتستثمر جاذبيتها وتطورها التقني المتناهي لتعليم الجريمة، من خلال المواقع الإباحية، ووسائل التواصل الاجتماعي التى لا رقابة عليها، ومن خلال الألعاب المتطورة والمصممة أساساً على العنف والقتل والسطو، والتى من شأنها التأثير المباشر على المشاهد أو المستخدم بأمراض عقلية ونفسية، وفي هذا أشار بعض الأطباء النفسيين الذين يعالجون الأمراض العقلية والنفسية والعصبية التى يصاب بها المشاهد ، ومنهم الطبيب النفسي والأستاذ في جامعة كولومبي "ستيفن بانا" الذي قال : إذا صح أن السجن هو جامعة الجريمة، فإن " التلفزيون "هو المدرسة الإعدادية لإنحراف الأحداث، وقد تبين أن(39٪) من الأحداث المنحرفين في إسبانيا قد تلقوا معلوماتهم من الأفلام التي تشرح لهم تفاصيل ارتكاب الجريمة ، وطرق الاعتداء على الناس، ووجد أن برامج "التلفزيون" تنقل الأطفال والمراهقين من الحياة الواقعية إلى

الحياة الخيالية التي تسهل لهم ارتكاب الجرائم (إنهم بعد المشاهدة غاضبون ومخدرون)،كما يقول علماء النفس (44) .

3- تزيين الجريمة والإجرام في نفوس الناس :

في الواقع تحرص أغلب وسائل الإعلام على انتهاج أساليب الإثارة والتشويق في نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بالجريمة والعنف ، فلا تكتفي بالنشر بل أصبح توجد صحف خاصة بالحوادث ، وتصوغ الخبر الإجرامي في الصفحات الأولى ، وبخط مميز وكبير، لجذب أكبر عدد ممكن من المتلقين والقراء عبر تحسين وتزيين صورة الإجرام والعنف ، وإظهار المجرمين أو الممثلين على أنهم الأقوى والمنتصرون دائما بذكائهم الخارق والشخصية الجذابة ، وتتسم حياتهم بالبذخ والترف والتمتع بالمال والسلطة ، في حين تظهر رجال الأمن بصورة سيئة ، مما يغري الأطفال والمراهقين والشباب خاصة بتقليدهم ، وتكون النتيجة أن الشباب المغامر يحاول أن يقتفي أثر هؤلاء المجرمين ليكون له نصيب من بريق الجريمة ، أو المغامرة بحيث يتم تقليد أثر هؤلاء المجرمين ليكون مثلهم أقل تقديراً خيالياً ، وقد يصبح المجرم نموذجاً ورمزاً في خيال المتقبل ، ومن هنا يأتي تأثير وسائل الإعلام السيئ التي تجعل من نفسها مسؤولة عن تزيين الجريمة والإجرام في نفوس الناس ، بطرق سيئة جداً ومثيرة في الوصف والتحليل ، بل تعتبر محرضاً مباشر لبعض الأحداث المأساوية من خلال التفاخر والتباري في بث أفلام العنف والجريمة والوحشية والكراهية .

4- الإعلام يسهم في تسرب التطرف والإرهاب :

للأسف الشديد فقد أسهمت بعض وسائل الإعلام على تسرب التطرف والجريمة والإرهاب إلى كثير من أفراد المجتمع – خاصة الشباب والأحداث – من خلال الانفلات الإعلامي الموجود اليوم ، والذي سبب في تضليل الرأي العام وتعزيز الخلاف والفتن والقتل ، فتشيع الظواهر الإجرامية والسلوكيات المنحرفة ، وتصبح احتمالات لجوء الأفراد إلى السلوك الإجرامي لتحقيق رغباتهم وأهدافهم كبيرة جداً ، بل إن الفرد لا يشعر بالندم أبداً عند ارتكابه سلوكاً يعتبره القانون جريمة (45).

فقد استخدمت بعض الوسائل للتعبئة والتجنيد والتخطيط للعمليات الانتحارية والإرهابية ، ونشر السموم في عقول الشباب خاصة ، واستغلال وضعهم الاجتماعي والثقافي والعاطفي ، وفي هذا يقول " ابن خلدون " أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له أثار كارثية على أمن وسلامة أفراده ، وهذا ما نعيشه – فعلاً – في مجتمعنا، كما سهلت بعض وسائل الإعلام لهم الدعاية المجانية لإعمالهم الإجرامية ، والوصول إلى الشباب واستمالتهم واستقطابهم وتجنيدهم بهدف السيطرة عليهم ، وتضخيم الأعمال الإرهابية والفوضى وتدمير المجتمعات واعاقتها.

5- النيل من منظومة القيم والأخلاق :

المتتبع لأغلب وسائل الإعلام نجدها تعج بالبرامج والمضامين الهابطة المسفه ، والعديد من مشاهد العنف والجنس والجرائم ، والبرامج التى تمس الآداب العامة ، والتى تدعو الى الانحلال الخلقي ، والتى

بلا شك تنال من منظومة القيم والأخلاق والعادات والتقاليد المحافظة ، وتظهر أنماطاً جديدة من السلوكيات تتعارض مع بيئتنا ، وتشكل عبئاً تقيلاً بشرياً ، واجتماعياً، وإنمائياً للمجتمع ، من شأنها مضاعفة بعض الظواهر الإجرامية الجنائية ، مثل القتل والخطف والسرقة والسلب والعنف وغيرها .حيث إن بعض القنوات الفضائية تمثل تهديداً للقيم والدين والأخلاق بل وتؤثر على الولاء للوطن والهوية ، حيث أتبتث دراسة " الشال : على أن البرامج الوافدة والمادة المبثوثة منافية لتعاليم الدين ، وأنها تهدم القيم (46) .

فقد بدأت التقنيات الإعلامية الحديثة تكتسح حياه الناس ودخلت حياتهم ، لها تأثيراتها العميقة والواسعة في حياة الناس ككل ، فسهلت نقل تجارب الشعوب الأخرى ، وتفاصيل شؤونها السلبية والإيجابية ، ومما يؤسف له أن نراها بدلاً من أن تسخر لخدمة الإنسان وتحقيق أهدافه الخبرة ، أخدت تستخدم لتدميره جسماً وعقلاً وروحاً وثقافة ، رغم ما فيها من إيجابيات (47) .

ولا شك أننا في بلادنا تعرضنا للغث والسمين منها ، وغثها يسيء الى أخلاقنا وقيمنا وعاداتنا ، وجلبت معها الآفات والكوارث والمآسي النفسية والاجتماعية والتربوية والتغير القيمي ، والمشكلة الأخطر هي أن وظائف الإعلام العولمي باتت تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها ، واختراق القيم من خلال المسلسلات والبرامج المنوعة ، وتقديم نماذج لترويج للثقافة الغربية ، فتعمل على ترسيخ ثقافات مغايرة تهدف إلى التشويش على العقول والوجدان من خلال الشخصيات الخرافية مثل (سوبر مان ، بات مان) ،كما تبث بعض الوسائل مواد إباحية مباشرة ، حيث يمكن للمتابع أو المشاهد إجراء حوار ساخن على الشاشة مباشرة ، وإقامة علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر ، في وجود الخمر والمخدرات ، وكأنها أمور عادية غير محرمة (48) .

6- تضليل الرأي العام :

في واقع الحال ، لا يوجد إعلام غير منحاز في مختلف مجالات النشاط الإعلامي ،فهذه قضية متجددة مع كل تطور في عمل وسائل الإعلام أو مع ابتكار تقنيات جديدة ، فالنقاش يتواتر حول دورها ورسالتها ، خاصة في المرحلة المعاصرة التى شهدت ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور وسائل الإعلام والاتصال في حياة الأفراد والمجتمعات ، حيث أصبح الإعلام يشغل موقعا مركزيا في الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة (49) .

وخاصة كما يقول " هربرت شيللر " إن وسائل الإعلام اليوم صارت امتداداً للإمبراطورية الأمريكية ، تلك التى تبسط سلطانها على الشعوب ، ولا نبالغ إذا قلنا إن الإعلام أصبح أمريكياً ، والاقتصاد أمريكياً ، والسلام أمريكياً والعادات والأخلاق أمريكية ، أنها سمة عصر العولمة (50) .

مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام لها تأثيرها الإيجابي والسلبي على الرأي العام ، خاصة في الظروف الاستثنائية ، فالإعلام الهادف له دور قوي في تشكيل الرأي العام وطرح قضايا وموضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية يلتف حولها الناس، ورفع مستوى الوعي حول قضايا المصيرية ، إلا أن واقع الحال

غير ذلك فأغلب وسائل الإعلام أصبحت المصدر الرئيسي للمعلومات حول قضايا الساعة من أعمال العنف والجرائم وغيرها ، لها تأثيرات سلبية بشكل مباشر وغير مباشر على بلورة أفكار وتطلعات الناس وتوجيههم حسب ما هو مخطط له ، فهو السلطة الرابعة المؤثرة وبشكل قوي على آرائهم ، بحيث تعطى صورة غير دقيقة للظواهر الإجرامية ، بل تقوم بدور كبير في تنامي الظواهر الإجرامية ، ويتعرض لها الأطفال والشباب والمراهقون أكثر من غيرهم ، وينعكس ذلك على فعاليتهم وإنتاجيتهم ومردودهم على مجتمعاتهم .

7- الآثار النفسية على المتلقي والمشاهد :

تحرص أغلب وسائل الإعلام على مشاهدة ومتابعة أخبار العنف والرعب التى تركز على الجريمة ، وما يتخللها من مطاردات واغتيالات ودماء وأجساد محترقة وممزقة والتدمير والخراب ، نظر لما لأخبار العنف والجريمة من قراء ومتابعين كثر ، يفضلون مشاهدة ومتابعة الأخبار المثيرة والعنيفة ، كل ذلك يدفع المشاهد والمتلقي إلى تقمص دور الضحية ، وتزرع وتعزز في نفوس الأطفال والمراهقين والشباب مشاعر العدوان والخوف والشك والخيال ، فيحدث نوع من تبلد المشاعر وفقدان الأحاسيس ، وتأجيج مشاعر الغضب والنقمة والرغبة في رد الفعل بطريقة أو بأخرى ، وأنهم قد يتعرضون لمثل ما يشاهدون ، وقد يتقمصون في بعض الأحيان دور من يقوم بالعنف والجريمة ، خاصة لما يكون من يجسد ذلك نجم من نجوم " السينما ".

وهذا ليس بغريب فقبل ما يقارب من خمس وأربعين سنة لخص كل من " لازارفيلد وميرتون " أسباب قلق الناس وانشغالهم بوسائل الإعلام واختلافهم عليها ، حيث قالا : إن هناك قلقاً شديداً من الناس في استخدام الإعلام واستحواذه على أغلب المجالات (51) . فالجريمة كظاهرة ظهرت لإشباع للغريزة الإنسانية بطريقه شاذة لا يقوم بها الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها ، وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية وصادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم والغرائز السامية ، فهي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي.

وفي هذا ذكر تقرير للمعهد القومي للصحة العقلية (NIMH) سنة 1982 ، أن ساعات المشاهدة بعد التاسعة مساء تتضمن مشاهد عنف أكثر من بقية الساعات ، ولكن خلال السنوات العشر الاخيرة ، فإن برامج نهاية الأسبوع للأطفال قد تضمنت عنفاً أكثر من وقت مشاهدة "التلفزيون" (52) .

وفي عام 1990 قرر الناقد السينمائي الأمريكي " فينسنت كانبي " أن يجري مقارنة بين أفلام عام 1990 وأفلام 1974 ، لاحظ بعد الإحصاء الكمي للقتلى على الشاشات ، أن عدد القتلى في فيلم سنة 1990 يفوق فيه عدد القتلى أمثالهم في الفيلم الأصلي 1974 ، واستخلص " كانبي " أن أفلام اليوم أكثر دموية من أفلام الأمس ، ولعل ما أثار استنكاره هو تحويل القتل إلى ملهاة مضحكة ، والحياة إلى قيمة بخسة يلقي بها الأقوى في القمامة ، ويمضي مليئا بالسخرية والنشوة ، لأن قمة إنجازاتك أن تقتل أولئك الأشرار (كيفما شئت ، وبقدر ما يحلو لك) (53) . وإذا كان العنف في الشاشات جاء مركباً ، ومختلفاً ،

ومتنوعا في أساليب الإخراج ، فإن بعض وسائل الإعلام لم تكتف بهذا النوع من العنف والسلوك الاجرامي ، بل تعدته لنقل القتل الحقيقي (54) . وهذا من شأنه رفع حدة الآثار النفسية والعاطفية عند الأفراد ؛ مما قد يقود إلى ارتكاب سلوك عنيف تجاه الآخرين. ويتوقف سلوك الفرد العنيف (أي استجابته للمشاهدة) على مدى إحساسه وشعوره بالإحباط والضيق والتوتر ، فعدم التقيد بضوابط العملية الإعلامية تحدث الجريمة ، وباعتبارها تحدث عبر وسيلة من وسائل الإعلام المختلفة ، ما يجعل الخطر الذي يهدد المجتمع عظيما .

نتائج البحث :

1- إن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي ، مرهون بسلامة الموطن نفسه وحياته وماله وكيانه .

2- الجريمة تشكل تهديداً مباشراً لسلامة وامن وامان المجتمع ، بما تحمله من خطر على الإنسان ، وما تحدثه من اضطرابات في حياته اليومية ، مما يزعزع ثقته في مجتمعه .

3- الجريمة حدث اجتماعي تحدث في كل المجتمعات ، لها أثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضحاياها أفراد ومجتمع بكامله ، فعندما تنتشر وتتسع داخل المجتمع لا تميز بين أحد ، ولا تنتقي ، ولا تنحصر في فئة معينة ، ولا يستطيع الفرد أن يحمي نفسه ، فهي قضية متداخلة مع التنظيم الاجتماعي ، ومع المؤسسات الاجتماعية التى يصعب تحديدها.

4- يجب على كل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع أن تؤدي واجبها الوطني في مكافحة الجريمة والعنف ، وبالذات الأسرة والمدرسة إلى وسائل الإعلام التى لها دور كبير جداً في التأثير في المناخ الذي تنشأ فيه الجريمة ، وفي تكييف الأجواء الاجتماعية والسلوكية التى من خلالها تنشأ الجريمة .

5- تشكل الجريمة ظاهرة مرضية وخطيرة بكل ما تحمله هذه الظاهرة من أبعاد اجتماعية واقتصادية وأمنية على الفرد والمجتمع ، تستدعي الوقوف عندها ومعالجتها .

التوصيات والمقترحات :

وبعد ، نأمل أن بكون هذا البحث قد أسهم في كشف ومعرفة بعض السمات البارزة للجريمة الإعلامية ، والوقوف قدر الإمكان عليها لخطورتها ، التي بدأت تفتت وتصدع وتغير أسس ومقومات مجتمعاتنا المحلية . وما هي الآلية الناجعة لتلافي مخاطرها ؟، وفي أي اتجاهات تصب ؟، وأن يكون لنتائجها بعض التطبيقات النظرية والعملية للمختصين وللباحثين ، وإن كان هناك بعض التحفظات المنهجية عليه ، وفى ضوء ما أظهر هذا البحث ، وما أسفر عنه من نتائج ، فإنه يمكن صياغة بعض التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بنتائج هذا البحث ، ومن أهمها :

1- ضرورة الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية على هذه الظاهرة ، لما لها من أثر كبير على المجتمع بشكل عام ، بحيث تكون دراسات تتبعية تقويمية موسعة على مستوى ليبيا ، تشمل

إجراء دراسات حول أجهزة الإعلام المحلية وبرامجها – خاصة الإذاعة المرئية – والوقوف على نقاط الضعف فيها ، بغية تحسين جودة البرامج وتنوعها لجذب المشاهدين ، بما يلبي رغباتهم واتجاهاتهم والعمل على وضع قواعد وأسس رصينة يمكن أن تتبعها وتعتمدها وسائل الإعلام بشكل عام من أجل تجاوز المشكلات المجتمعية قدر الإمكان .

2- ضرورة تكثيف المؤتمرات والندوات التوعوية والمحاضرات المتخصصة ، للكشف عن مضامين المواد والبرامج التي تبثها وتنشرها بعض وسائل الإعلام ، والتي لها في الحقيقة إقبال كبير من المشاهدين والمتلقين ، رغم مضارها وخلفياتها ، لتوضيح حجم هذه المشكلة وتبين الآثار السلبية الناجمة عنها ، والتحكم قدر الإمكان بالتقليل من عرض أو نشر الأخبار التي تحث وتشجع على العنف والجريمة ، وعرض مشاهد العنف والإجرام ونشر أخبارها ، ووضع الإشارات والعلامات التي تدل على نوعية هذه البرامج .

3 – يجب أن تلعب الأسرة دوراً أساسياً في بلورة مفاهيم إيجابية لدى أفرادها وتعميق وعيهم إزاء التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة ، واختيار البرامج المفيدة ، من خلال خلق علاقة إيجابية وصريحة بين أفرادها ، وتعويدهم على النقاش الحر ، وفتح حوارات معهم لإقناعهم بجدوى وأهمية التعرض المتوازن لها.

4- نوصي بإعادة صياغة التشريعات والقوانين فيما يتعلق بالعنف والجريمة ، بما ينسجم مع التطور الحاصل ، مع التشدد في تطبيق القوانين بكل صرامة وحزم ضد المخالفين ، والتعامل بكل جدية مع كل حالات الإجرام والعنف وتحليل أسبابها ، والابتعاد عن المحاباة والتسامح وتخفيف العقوبة وغيرها ، والعمل على تشجيع وحث المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية في الإبلاغ والتصدي للجرائم لغرض التقليل أو منع وقوع الجرائم .

5- التركيز على التنمية الثقافية للمواطنين ، إذ تبين أن انتشار المعرفة في المجتمع يعد من أبرز الوسائل للحد من الجريمة ، لأن المعرفة تنمي القيم العليا والأخلاق ، والعمل على إيجاد نظام اجتماعي عام لشغل أوقات الفراغ لدى الشباب لاسيما في الفترات الصيفية بإقامة النوادي والبرامج الهادفة .

هوامش البحث :

1- عبد الله حسين الخليفة ، البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة ، ندوة علمية ، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها ، تونس ، 1999، ص134 .

2- معتصم زكي السنوسي ، السلوك الإجرامي ، مجلة الأمن والحياة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، العدد 294، 2006 ، ص 49 .

3- عبد الرحمن محمد أبو توتة ، علم الإجرام ، طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ط1 ، 1992، ص210.

4- فتحي أبوالعينين ، الثقافة العربية في العصر الكوني ، ندوة نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الواحد والعشرون ، دبي ، 1997 ،ص 11 .

5- وكالات بوابة إفريقيا الإخبارية ، 2016 .

6- محمد بن مسفر ، صورة مشرقة من مكارم الاخلاق ، الرياض ، مكتبة شمس المعارف ، 1982 ، ص 15.

7- ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت دار إحياء التراث ، ط1، 1988، ص 371.

8- شاهناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط 3 ، 1993، ص48.

9- سامى ذيباني ، الصحافة والإعلام ، مدخل نظري وعملي الى علم الإعلام ، بيروت ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، ط 2 ، 1988 ، ص 35.

10- حسين خروف ، الاتصال ، مفاهيم ، أساليب وأنواع ، الجزائر ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، 2003 ، ص9.

11- محمود عودة ، أساليب الاتصال والتعليم الاجتماعي ، القاهرة ، دار المعارف ، 1997 ، ص5.

12- جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظرية الإعلام ، القاهرة ، دار الفكر ، 1988، ص 50.

13- زهير احديدان ، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991، ص 14.

14- ابن منظور ، لسان العرب ، لبنان ، دار صادر للطباعة والنشر ، 1997، ص 412.

15- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، القاهرة ، دار المعارف ، ط 2 ، 1972، ص118 .

16- عبد الرحمن عيسوي ، دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1992، ص 1.

17- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 1996، ص 94.

18-عبد الهادى الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1983 ، ص 36 .

19- عصمت عدلي ، علم الاجتماع الأمني ، الأمن والمجتمع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2001، ص 256 .

20- مصطفي عبد المجيد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ،بيروت ، معهد الإنماء العربي ،1985، ص ص 23-24.

21- عبد الرحمن محمد أبو توتة ، علم الإجرام ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2002، ص 21.

22- محمد خلف ، مبادئ علم الإجرام ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 1996 ، ص 24.

23- عوض محمد ، مبادئ على الإجرام ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1993، ص32.

24- محمد تقي ، الأخلاق من منظور التعايش والقيم الإنسانية ، دمشق ، مجلة دولية ، العدد 3 ، 2003، ص ص 16-17.

25- على محمد جعفر ، الإجرام وسياسة مكافحته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1993، ص 93 .

26- مصطفي عبد المجيد كارة ، مرجع سابق ، ص 30.

27- عثمان على أميمن ، علم النفس الإجرامي ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 2005، ص ص 19-20.

28- كريم المشهداني ، التصنيع والجريمة ، بغداد ، ط1، 2009 ، ص 44.
29- جلال الدين عبد الخالق ، السيد رمضان ، الجريمة والانحراف ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،2001 ، 183.
30- خليفة أحمد محمد ، أصول علم الإجرام الاجتماعي ، القاهرة ، دار الفكر ، 1998 ، ص 31.
31- عبيد عبد الرؤوف ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، القاهرة ، دار الفكر ، ط 3 ،1997، ص 212 .
32- خالد بن سعود البشير ، مكافحة الجريمة ، الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2000، ص 56.
33- على عبد القادر القهوجي ، علم الاجرام وعلم العقاب ، القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1986، ص 412.
34- التقرير السنوي عن الجريمة لعام 2013 ، الإدارة العامة للبحث الجنائي ، وزارة الداخلية .
35- التقرير الثاني للأمم المتحدة ، ميلانو ، 1985، ص 22 .
36- منير الجنبي، جرائم الانترنيت والحاسب الآلي وطرق مكافحتها، ط1، دار الفكر الجامعي ، 2003 ، ص 10.
37- عواطف عبد الرحمن ، وظائف الاعلام العولمي بين الشمال والجنوب ، مجلة الحياة اللندنية ، العدد 12916، 1999، ص 59.
38- صالح خليل أبو اصبع ، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة ، 1999، ص 256.
39- أديب خضور ، الصحافة التليفزيونية ، دمشق ، المكتبة الإعلامية ، ط1، 1990، ص 23.
40- محمد المسافر ، تأثير الفضائيات العربية على الشباب العربي ، مجلة المفكر ، العدد الثالث ، 1991، ص 54.
41- خالد بن سعود البشر ، أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة ،الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2005 ، ص 99.
42- ايزابيل بوردويل ، تأثير العنف التلفزيوني على الأطفال ، ترجمة غصون عمار ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، العدد 66، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1994، ص 103.
43- عدنان الدوري ، جناح الأحداث ، المشكلة والسبب ، الكويت ، ذات السلاسل ، 1976، ص ، 22.
44- عدنان الدوري ، مرجع سابق ، ص 12.
45- عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي ، الكويت ، ذات السلاسل ، 1982 ، 287 .
46- انشراح الشال ، بث وافد على شاشات التليفزيون ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1994، ص90.
47- أسامة ظافر كبارة، برامج التلفزيون والتنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال، لبنان، دار النهضة العربية، 2003، **ص** 6 .
48- عليا عبد الفتاح ، القيم الثقافية التى تعكسها الدراما العربية والأجنبية بالتليفزيون المصري للمراهقين ، رسالة دكتورة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، المعهد الدراسات العليا للطفولة ، 2003، ص ص 220-221.
49- عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 37.
50- أسامة ظافر كبارة ، مرجع سابق ، ص 8.
51- محمد عبد الرحمن الحضيف ، كيف تؤثر وسائل الإعلام ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط 2 ، 1998 ، ص 10.
52- نهوند القادري عيسي ، المواجهة بين التربية والإعلام في مجتمع الاتصال ، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية ، العدد الثاني ، المركز اللبناني للدراسات ، 1994 ، ص 201.
53- جان جبران كرم ، هولوود على حافة المنحدرة ، الى أين بعد تتويج العنف المجاني والقبح والجريمة ، صحيفة الحياة بيروت ، لبنان ، العدد 11012، 1993 ، ص 12.
54- صالح خليل أبو اصبع ، دراسات في الإعلام والتنمية العربية ، كتب إعلامية ، دبي ، مؤسسة البيان ، 1989، ص 398.